

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation



أزمة دبي (٢٠٠٩): الوقائع والأسباب والتداعيات



أوراق بحثية:

أزمة دبي (2009):

الوقائع والأسباب والتداعيات

حقوق الطبع محفوظة

عنوان التقرير: أزمة دبي (2009): الوقائع، الأسباب، والتداعيات

إصدار: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: كارين أرطيل

التاريخ: كانون الثاني 2010، الموافق محرم الحرام 1431

الطبعة: الأولى

ثبت المحتويات

- 5 • مقَدِّمة.....
- 7 • أولاً - عن إمارة دبي.....
- 9 • ثانياً - ما بين الأزمة العالمية وأزمة دبي.....
- 11 • ثالثاً - إنفجار الأزمة وتداعياتها على دبي.....
- 13 • رابعاً - أسباب انفجار الأزمة وأسباب تفاقمها.....
- 16 • خامساً - الخطوات المتخذة والمتاحة للمعالجة.....
- 18 • سادساً - مجموعة دبي العالمية وديونها.....
- 19 • سابعاً - تداعيات أزمة دبي.....
- 19 • أ - تداعيات الأزمة على العالم والمنطقة.....
- 20 • ب - لبنان وأزمة دبي.....
- 21 • ج - أزمة دبي ورأس المال الصهيوني.....
- 23 • ثامناً - بعض الأصول التابعة لإمارة دبي.....
- 24 • خاتمة.....

مقدمة

كان إعلان عجز حكومة دبي عن سداد الديون المترتبة على الشركة التابعة لها " دبي العالمية" ، والطلب من الدائنين منحهما مهلة جديدة لسدادها، مثل موجة عاتية امتدت آثارها إلى مختلف أرجاء العالم. وقد أصابت خطوة دبي المفاجئة الأسواق المالية العالمية بالصدمة والذهول؛ كما أصابت المستثمرين والدائنين بموجة من الرعب، بعد أن ظنوا أن أموالهم وديونهم واستثماراتهم تعتبر آمنة في إمارة تضم شركاتها، وتعتبر ديون هذه الشركات ديون سيادية؛ وإمارة تعتمد أساساً على وجودها ضمن اتحادٍ غني بالنفط.

تقف دبي اليوم، ومعها الإمارات العربية، أمام مفترق خطر. وتترقب البورصات الخليجية والأسواق العالمية كيفية إدارة واحدة من أسوأ الأزمات المالية التي تواجهها إمارة وصفت يوماً بأنها لؤلؤة الخليج العربي ودرّته الاقتصادية والنقدية؛ لكنّها باتت عاجزة عن سداد ديون ضخمة تراكمت خلال السنوات القليلة الماضية، بفعل مشروعات فائقة الطموح، أفرطت في الرهان على تحقيق أرباح سريعة من المضاربة التي تستند على السيولة المتوقّرة، لكنّ الإمارة التي قادها الطموح، طمعاً بنموذج اقتصادي فريد في العالم، اصطدمت بالأزمة المالية العالمية التي قلصت الاستثمارات في مشاريعها العملاقة؛ وتقليص السيولة هذا أوقف تسويق منتجات الإمارة الاستثمارات العقارية. هذا القطاع الذي يمثّل ركناً أساسياً في بنية اقتصاد دبي، جرى تطويره إلى حدّ المخاطرة والاقتراب من حافة الإفلاس. هذه الأزمة لم تسلم منها أكبر دول العالم، وأكبر الاقتصادات وأقواها؛ إلاّ أنها في مكانٍ معيّن أظهرت خللاً لطالما تمّ التعتيم عليه بإبراز نسب نمو محقّقة من خلال قطاعات " فقاعية" ، والذي ظهرت نسخته الأخطر في دبي. وهو خللٌ في النماذج الاقتصادية المعتمدة والذي يتمثّل بغياب الإدارة التوعوية والمرجعيتية القانونية والشفافية والمحاسبة، وبأحادية القطاعات الاقتصادية وبغياب الدور الرعائي للدولة...

هذه الهزّة الاقتصادية التي أصابت دبي كان لها ارتدادات، تعدت حدود الإمارة لتطال غيرها من البلدان، المجاورة منها والبعيدة. وقد تمّ تحضير إعداد هذا البحث الموجز من أجل تقديم شرح اقتصادي مبسّط للآزمة وأسبابها وأبعادها وتداعياتها.

أولاً - عن إمارة دبي:

قبل الدخول في تفاصيل الأزمة، لا بد من إلقاء الضوء على واقع اقتصاد دبي وطبيعته. فدبي هي واحدة من الإمارات السبع التي تشكل الإمارات العربية المتحدة؛ ولكنها مختلفة عن الإمارات الست الباقية، لعدم توفر النفط فيها بالكميات المتوفرة عند غيرها؛ لاسيما عند الإمارة الأقرب إليها، أبو ظبي.

ورغم ذلك، استطاعت دبي أن تعوّض عن ضمور وجود دخلٍ نفطيٍ لديها، من خلال توجيه اقتصادها ليكون خدماتياً من الطراز الأوّل.

يبلغ عدد سكان دبي نحو 1.6 مليون نسمة. وتشكل اليد العاملة الأجنبية أغلبية فيها، بنسبة 80 في المئة! وكانت دبي قد تخلت عن قوات الأمن الخاصة بها، وسلمت مهمة الدفاع للحكومة الاتحادية. وقد فسر المراقبون تلك الخطوة بأنها تهدف إلى التخلي عن هذه المهمة المكلفة مالياً، لكي تتفرغ لمشروعها الاقتصادي. وتميزت عن الإمارات المجاورة بانتهاج نمطٍ معيشيٍ منفتح، وتكريس حرية اقتصادية لافتة، جعلها أكثر انكشافاً على الأسواق العالمية.

استطاعت دبي خلال عقدين من الزمن تحقيق قفزتها الاقتصادية في المنطقة، عبر طريقة إدارة للإمارة وكأنها شركة لها رئيس ومجلس إدارة. وافلح ذلك، بداية، في تلافى البيروقراطية وتسهيل خطط تنمية طموحة جداً، بتمويل ائتماني واستثمارات متنوعة؛ وتمكنت بذلك من أن تتحول إلى مدينة عالمية، ذات بنية تحتية متطورة؛ وأصبحت مركزاً مالياً وعالمياً إقليمياً، وحاضنة أساسية للأعمال تجذب المستثمرين من كل أنحاء العالم. كما تمكنت هذه الإمارة من احتلال موقع جغرافي - إقتصادي أساسي، يربط آسيا، التي أصبحت القوة الاقتصادية الثانية عالمياً، بأوروبا والشرق الأوسط، الذي يملك أكثر من ثلثي المخزون النفطي العالمي.

وفي السنوات العشرة الأخيرة، وصلت معدلات النمو السنوية في دبي إلى ما يقارب الـ 11.5 في المئة، مستندة بذلك إلى تطوير قطاع خدماتها، الذي يمثل وحده نحو 75 في المئة من حجم اقتصادها؛ منها أكثر من 30 في المئة للقطاع العقاري. وما ساعد أيضاً على هذا النمو السريع، ما تملكه دبي أولاً من نقاط قوة؛ فهناك الاستقرار السياسي، وارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي، والاحتياطات النقدية الأجنبية الكبيرة التي

تفوق 300 مليار دولار؛ أي ما يساوي 3 أضعاف ديون دبي¹. وطموح الإمارات ظهر جلياً في خطتها الإستراتيجية لأعوام 2007-2015، حيث كانت الأهداف شبه خيالية؛ نذكر منها تحقيق نمو سنوي لا يقل عن 11 في المئة، والتخطيط لزيادة الناتج المحلي إلى حوالي 108 مليارات دولار². وحتى بعد الأزمة المالية وتداعياتها، لم تلحظ الحكومة أي تعديل على هذه الخطة لاتخاذ تدابير احترازية؛ وكل ذلك كان خوفاً من أن يتأثر قطاعها العقاري؛ بل بقيت تسير في ركب الخطة ذاتها.

هذا من جهة نقاط القوّة، ولكن، في المقابل يعاني اقتصاد دبي من ضعف بنيوي؛ إذ يمثّل القطاع الصناعي اقل من 13 في المئة من حجم الاقتصاد؛ وتشكل الزراعة اقل من 1 في المئة، أما قطاع النفط، لا يتجاوز الـ 6 في المئة؛ وحتى السياسة الضريبية التي تعتمد عليها دبي، لا تستطيع أن تؤمن لها موارد داخلية تستطيع الاستناد عليها. وتعتمد الإمارات في مواردها على المداخل التي تجنيها من الشركات المملوكة من قبلها، مثل شركة الطيران والموانئ (موانئ دبي العالمية)، وعلى الاستثمارات الأجنبية، ومردود قطاع الخدمات فيها، لا سيّما القطاع العقاري. فهذا الأخير اجتاح اقتصاد دبي، إذ توسّعت هذه الإمارات في مشاريعها بشكل مبالغ فيه، بحيث جرى تمويلها عن طريق القروض، مستندة بذلك إلى الاستثمارات الأجنبية المتدفّقة وسرعة البيع...

ثانياً - ما بين الأزمة العالمية وأزمة دبي:

الأزمة الماليّة في دبي ليست الأولى. بل هي تأتي ضمن سلسلة من الإفلاسات المصرفيّة والمؤسّساتية في العالم أجمع. وكلّ هذا يمثّل إمتداداً لازمة مالية عالمية اكتسحت أسواق العالم بسبب سياسات الإقراض المفرط وغير المدروس.

... حين انفجرت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، اعتبر مراقبون كثر إن انفجار بعض الأسواق في العالم هو أمرٌ طبيعي، كون هذه الأسواق هي في الواقع امتدادات لأسواق المال العالمية. وكانت دبي في طليعة هذه الأسواق، لانكشاف اقتصادها على الاقتصاد العالمي بشكل كامل. فالنموّ الصاروخي الذي سجّل في دبي

1 - مقابلة أجراها الباحث مع الخبير الاقتصادي د. غازي وزني

2 - أزمة دبي: لماذا الاختيار دائماً بين اقتصاد الربيع واقتصاد المضاربة؟ - عبد الحليم فضل الله / جريدة الأخبار/ عدد

5 كانون الأول 2009

مدفوعٌ أساساً من فورة قطاع العقارات القائمة على قروض ضخمة، والذي يستند أيضاً على استقطاب الفوائض المالية العالمية، اصطدم بركود اقتصادي عالمي، انكشبت معه الرساميل الوافدة للاستثمار في دبي، وبأزمة سيولة عالمية حدّت من إمكانيات منح القروض لاستكمال المشاريع، وقلصت القدرة الشرائية إلى النصف... فوجدت دبي نفسها أمام مشاريع عملاقة، عالقةً بين نقص التمويل الإضافي لاستكمالها من جهة، وبين عدم القدرة على تسويقها لعدم توافر الشاري لها من جهة أخرى. وكل هذه المشاريع كانت قائمة على قروض يُراد سدادها من خلال الربح المحقق من تسويقها.

فهذه الأزمة العالمية أدت إلى خروج عشرات المليارات من الدولارات من الاستثمارات الأجنبية من دبي. كما شهدت الإمارة منذ بداية الأزمة لغاية اليوم خروج أكثر من 50 مليار دولار من مصارفها، ممّا أدّى إلى تقلص السيولة وبروز أزمة ائتمان؛ وهذا ما دفع المصرف المركزي الإماراتي للتدخل حينها لضمان الودائع وضخ سيولة تعدّت الـ 32 مليار دولار. انتهى عام 2008، وبدأ عام 2009 في دبي بانكماش اقتصادي، فالنمو كان سلبياً؛ إذ تراجعت الحركة السياحية أكثر من 40 في المئة، وتراجعت الاستثمارات أكثر من 30 في المئة، والصادرات أكثر من 35 في المئة؛ وحتى الحركة الاستهلاكية تقلصت بشكل كبير جداً. كما أن القطاع العقاري تراجع بمعدل 50 في المئة³. ورغم كل هذه المؤشرات السلبية، لم تأخذ دبي أي إجراءات عملية ومنطقية لتفادي الأسوأ في الأزمة؛ بل استمرت في مشاريعها، وفي نفس النموذج الاقتصادي ذاته. وبدل أن تتوقف عند حدّ معين، أو أن تتراجع، استمرت بالهروب إلى الأمام، متناسية الديون الهائلة التي تقع على عاتقها وعائق مؤسساتها.

ثالثاً- انفجار الأزمة وتداعياتها على دبي:

إذاً، أزمة دبي الراهنة ليست بالجديدة؛ بل بدأت بوادرها تظهر بعد الأزمة المالية العالمية مباشرة. وما تشهده دبي اليوم ما هو إلا إعلانٌ لأزمة تأجل انفجارها، بسبب برنامج تمويلي كانت قد وضعتة الحكومة أوائل الـ 2009 لتوفير 20 مليار دولار، بهدف ضمان الالتزامات المستحقة عليها. وقد اشترى المصرف المركزي الإماراتي، التابع لـ أبو ظبي نصف قيمة تلك السندات (10 مليارات دولار). من ثمّ تمّ بيع سندات بقيمة 5 مليار دولار

3 - مقابلة أجراها الباحث مع الخبير الاقتصادي د. ايلي يشوعي

إلى مصرفين تابعين لـ أبو ظبي أيضاً. وبهذا، تكون هذه الأخيرة قد مدّت دبي بمبلغ متّـل جرعة الأوكسجين لتأجيل الانهيار.

ولكن، حتى مع ضخّ هذا المبلغ حينها، استمرت مظاهر الأزمة بالامتداد كالأخطبوط في كلّ الميادين والقطاعات في دبي. وتجلّت في انهيار أسواق دبي المالية، وإلغاء لمشاريع عقارية قيد التخطيط، وأخرى قيد التنفيذ (تتعدى قيمتها الـ300 مليار دولار)؛ مروراً بإقفال شركات ومؤسسات وتصريف لعمّال... إلى أن انفجرت الأزمة بتاريخ 25 تشرين الثاني 2009، بإعلان حكومة دبي عن سعيها إلى إعادة جدولة ديون تستحقّ على إحدى شركاتها، وهي "دبي العالمية"، في 14 كانون الأول 2009، وتأجيلها حتّى أيار من عام 2010. وبذلك اتّضح أمران: أولهما أنّ الأوضاع المالية للإمارة أصبحت خارج السيطرة، على الرّغم من البرنامج الائتماني الضخم الذي أطلقته المدينة؛ وثانيهما أن إمارة أبو ظبي تتريّث بالمساعدة لفرض شروط معينة!

ولكن، الأخطر من كلّ التداعيات المالية لازمة دبي، هو ما يمكن أن تحدّثه من تداعيات معنوية؛ لاسيّما بعد الموقف الذي أعلنته حكومة دبي عن الفصل بين مديونيّة الحكومة ومديونيّة مجموعة "دبي العالمية"، وهذا الموقف أدى إلى ضرب مصداقيّة إمارة دبي، وهزّ ثقة المستثمرين والمقرضين والدائنين بهذه الإمارة، ولا سيّما في مسألة القروض السيادية، وغير السيادية؛ فأغلب المصارف وافقت على إقراض هذه المؤسسات، على أساس أنها مضمونة من قبل الدولة. إن الفصل بين ديون الحكومة وديون الشركة خلق ازدواجيّة في مفهوم الديون السيادية وغير السيادية عند الدائنين؛ وهذا ما سوف يؤثّر على مستقبل العلاقة المالية بين دبي والعالم. وإن عدم معالجة هذا الوضع ستدفع العالم الغربي أن لا يقبل باعتبار أيّ ديون جديدة سيادية، حتى لو كانت للدولة نفسها، إلّا بشروط اقتراض قاسية، وبكلفة عالية. وهذا ما انعكس في ارتفاع أكلاف التأمين على المبالغ المقترضة إلى مستويات مرتفعة. (فمثلاً كلفة اقتراض 10 ملايين دولار في دبي أضحت 500 ألف دولار).

وأيضاً، تجلّت مظاهر عدم الثقة في التعديل الذي قامت به مؤسسة التصنيف الائتماني "Standard & Poor's" إذ عدّلت تصنيف أربعة مصارف صوب الهوامش السلبية، نظراً لارتباطها بشركة "دبي العالمية". والمصارف هي: "بنك الإمارات

العالمي (EIB) " و " بنك دبي الوطني (NBD) " إضافة إلى " بنك المشرق " و " بنك دبي الإسلامي " ⁴.

رابعاً- أسباب انفجار الأزمة وأسباب تفاقمها:

يمكن تلخيص أزمة دبي بالآتي: مشاريع عملاقة تمّ تمويلها من خلال الاستدانة والاقتراض، بشكل منفلت من الرّقابة والمساءلة، لتتحوّل معها القروض " من مورد استثنائي إلى مورد عادي " ⁵ دون وجود موارد جانبية لتأمين سداد بعض هذه القروض والديون في حال استحقاقها...

ولكن لا يمكن تلخيص أسباب الأزمة وتفاقمها بسبب واحد. بل هي متعدّدة الأسباب؛ ونذكر منها:

1) أسباب بنوية: تتمثّل بالنموذج الاقتصادي المعتمد في دبي، والمبنيّ على الاستدانة المفرطة والسياسات التوسّعية والاستثمارات الطموحة، داخلياً وخارجياً، لمشاريع عملاقة لا تستند إلى جدوى اقتصادية واقعية. فدبي حقّقت بوقت قياسي تحوّلاً جذرياً في دورها الاقتصادي وموقعها على الخارطة العالمية. هذا التحوّل استوجب على الإمارة إتباع سياسة استدانة كبيرة، تفوق قدرتها الاقتصادية الحقيقية.

2) أسباب تتعلق بالفقاعة العقارية: والتي يمكن تقسيمها إلى عدّة أسباب فرعيّة:

2.1 بدأ القطاع العقاري يشهد تراجعاً حاداً منذ عام 2008، مع بدء الأزمة العالمية التي تسبّبت في انخفاض قوي لأسعار العقارات بنسبة تفوق الـ 50 في المئة.

2.2 إن القطاع العقاري في دبي يستند بشكل أساسي على المضاربات، بالإضافة إلى التسهيلات العقارية من قبل المصارف بطريقة غير مضمونة، وشروط البيع السهلة التي لم تأخذ بعين الاعتبار مسألة " المخاطرة ".

4 - تقرير صادر عن مؤسّسة التصنيف الائتماني "Standard & Poor's" - كانون الأول 2009
5 - أزمة دبي: لماذا الاختيار دائماً بين اقتصاد الربيع واقتصاد المضاربة؟ - عبد الحليم فضل الله / جريدة الأخبار / عدد 5 كانون الأول 2009

3) تداعيات الأزمة العالمية (المذكورة في الفقرة ثانياً).

4) الانكماش الاقتصادي في العام الحالي، نتيجة التراجع القوي للحركة السياحية، والانخفاض الكبير للتجارة العالمية بنسبة 30 في المئة؛ فضلاً عن انخفاض العائدات النفطية، وتقلص الحركة الاستهلاكية، وتراجع النشاط العقاري في الخليج بشكل عام. فالأوضاع التي مرّ بها هذا الاقتصاد الخليجي لا يُحسد عليها. بداية، شهد النظام المصرفي الخليجي نموّاً في القروض الممنوحة بنسبة 2.7 في المئة، فقط خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2009، بعدما كانت النسبة خلال العام 2008، 42.1 في المئة. وتزامن هذا التقلص مع تراجع أسعار النفط بحوالي 50 في المئة، وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 40 في المئة. كما تزامن ذلك مع انخفاض مورد مهمّ للعملات الأجنبية، هو السياحة. فلمرّة الأولى منذ عقدين من الزمن، يتراجع عدد زوّار دبي بنسب كبيرة في عام 2009⁶.

5) موقف دولة دبي وتصاريح مسؤوليها حول ديون شركة "دبي العالمية".

6) موقف أبو ظبي الذي فاجأ حكومة دبي من جهة، والمقرضين والدائنين من جهة ثانية. فأبو ظبي تباطأت بتقديم المساعدة إلى قبل يوم من استحقاق الدين. ومردّ هذا التأخير والتأجيل يعود لعدّة عوامل؛ منها الاقتصادي، ومنها التاريخي، ومنها الاجتماعي:

601 سبق لـ أبو ظبي أن اشترت سندات حكومية أصدرتها حكومة دبي، بقيمة 15 مليار دولار، لمساعدتها. لكن، هذه السندات إنخفضت قيمتها 50 في المئة؛ وهذه الخسارة هي على أبو ظبي كما على دبي. وهي اليوم تترتّب قبل تقديم المساعدة لتفادي خسارة جديدة، كالتّي مُنيت بها من جّراء شرائها لهذه السندات. وأبو ظبي حين تنوي تقديم المساعدة، سيكون المقابل أصولّ تحافظ على قيمتها؛ وهذه الأصول هي اليوم موضع جدل بين الإماراتين. فهناك اختلافٌ على تسعير الأصول وعلى حجم الأرقام المطلوبة.

6 - تقرير أصدره بنك عودة في كانون الأول 2009 تحت عنوان :

UAE economic report - a dynamic overheating model facing serious emergent challenge

602 هناك أسبابٌ سياسية - تاريخية دفعت أبو ظبي لاستغلال هذا الموقف. فمنذ تأسيس الإماراتين كان هناك اختلافٌ بين دبي وأبو ظبي فيما يتعلّق بمركزية القرار.

603 بالإضافة إلى الاختلاف في النموذجين الاقتصادي والاجتماعي بين الإماراتين؛ فلطالما عارضت أبو ظبي القيم والعادات وأسلوب الحياة والحريّات المطلقة في دبي، والتي تتعارض مع معتقدات الاتحاد بشكل عام؛ وأبو ظبي بشكل خاص. أما لجهة النموذج الاقتصادي المتّبع في دبي، فقد كانت أبو ظبي من أشدّ المعارضين له لجهة انفتاح دبي المطلق على الأسواق العالمية، وانعدام الرّقابة، والانفلات في الاستدانة مقابل موارد ضئيلة⁷.

خامساً- الخطوات المتخذة والمتاحة للمعالجة:

في سياق معالجة الوضع الرّاهن في دبي، تمّ اتخاذ عدّة خطوات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من اقتصاد دبي:

- 1** في بداية العام الحالي، أعلن المصرف المركزي الإماراتي ضمان القروض المصرفية لمُدّة ثلاث سنوات، وضح سيولة بنحو 32 مليار دولار في المصارف المحليّة والأجنبية العاملة في البلاد. وكانت هذه الخطوة بمثابة خطوة وقائية للرد على مخاوف مصرفيّة بشأن أزمة ديون دبي.
- 2** علقت شركة "نخيل" التابعة لمجموعة دبي العالمية، التداولات بثلاث من صكوكها الإسلاميّة، التي تبلغ قيمتها 5.25 مليار دولار، في بورصة ناسداك⁸.
- 3** قررت "مجموعة دبي العالمية"⁹ إعادة هيكله بعض شركاتها؛ وبينها شركة "نخيل"، وتتكوّن إعادة الهيكلة هذه من خمس مراحل، تتعلّق فقط بالمجموعة وبعض الشركات التّابعة لها، بما فيها شركة نخيل العالمية، وشركة "ليملتس" العالمية. ومرحلة إعادة الهيكلة هي: مرحلة تخطيط الأعمال، ومرحلة تحديد المستوى الذي يمكن من خلاله المحافظة على تحقيق الربح وتوليد النقد، ومرحلة تقييم خيارات

7 - مقابلة أجراها الباحث مع الخبير الاقتصادي د. ايلي يشوعي

8 - موقع بورصة "ناسداك دبي" على الإنترنت - www.nasdaq.com

9 - بيان صادر عن مجموعة "دبي العالمية" - 2 كانون الأول 2009

تخفيض المديونية، بما في ذلك بيع بعض الأصول التي تملكها الشركة، ومرحلة تقييم احتياجات التمويل؛ بالإضافة إلى مرحلة صياغة مقترحات إعادة الهيكلة ورفعها للدائنين وتنفيذها.

(4) حالياً، هناك تفاوض بين "دبي العالمية" وعدد من المصارف، لا سيّما البريطانية منها. فشركة دبي العالمية طرحت شركة "ديلويت" بالتفاوض، بتاريخ 9 - 10 كانون الأول 2009؛ وحتى الآن، لم يتمّ التوصل إلى نتيجة.

(5) في 13 كانون الأول 2009 (أي قبل يوم من استحقاق الديون)، ضخت إمارة أبو ظبي 10 مليارات دولار في خزانة دبي، لتسديد السندات الإسلامية المستحقة على وحدة "نخيل". وستخصّص حكومة دبي 4.1 مليارات دولار من هذا المبلغ لسداد الصكوك المستحقة في 14 كانون الأول 2009، وسيخصّص المبلغ المتبقي من الدعم في تسديد الفوائد والمصاريف التشغيلية لمؤسسة دبي العالمية حتى 30 نيسان 2010؛ بشرط أن تتوصل "دبي العالمية" إلى اتفاق مع دائنيها في شأن محفظة ديونها المتعثّرة التي تبلغ قيمتها 26 مليار دولار¹⁰.

(6) تزامناً مع الخطوة الأخيرة لـ أبو ظبي، وضعت حكومة دبي إطاراً قانونياً خاصاً، وشكّلت لجنة قضائية خاصة للفصل في المنازعات المتعلقة بتسوية الوضع المالي لـ "دبي العالمية" والشركات التابعة لها.

(7) وللمرّة الثانية، أمّن المصرف المركزي الإماراتي الدعم للمصارف المحليّة، لا سيّما تلك المكشوفة على مجموعة "دبي العالمية" و"نخيل".

رغم كلّ الخطوات والإجراءات التي اتخذتها كلّ من الإماراتين دبي وأبو ظبي، إلّا أن هذه الإجراءات لن تحلّ سوى جزء من إشكالية ديون دبي، ولن تعيد الثقة بأسواق دبي، كما كانت عليه؛ لاسيّما بعد ردة فعل إمارة دبي الأولى بتخليها عن دعم الشركة. ويتوقف الأمر أيضاً على موافقة الدائنين وحملة سندات الدّين على إعادة جدولة الدّين، ضمن شروط جديدة تتعلّق بالفوائد والآجال؛ بالإضافة إلى اتخاذ دبي لتدابير احترازية لتعديل توجّهاتها للاقتصادية في المدى القصير، لمواجهة الديون التي تستحقّ خلال السنوات القادمة.

10. أبو ظبي تسدد مستحقات "دبي العالمية" - جريدة السفير / الصفحة الرئيسية / عدد 15 كانون الأول 2009

سادساً- مجموعة دبي العالمية وديونها:

تقدّر الديون الإجمالية لمجموعة دبي العالمية بـ 59 مليار دولار، موزعة على 91 شركة تعمل تحت مظلة دبي العالمية. وهذا المبلغ عبارة عن حوالي 40 مليار دولار سندات وقروض، و19 مليار دولار حسابات دائنة للمتعهدين والمقاولين والممولين. ويُعدّ مصرف الإمارات الوطني الدائن الأكبر للشركة الإماراتية، حيث تبلغ ديونه 3 مليارات دولار؛ فيما المصارف الأجنبية، ولا سيما البريطانية منها، مكشوفة بقيمة 5 مليارات دولار على الشركة المتعثرة.. بينما تفوق الديون الإجمالية لإمارة دبي 80 مليار دولار(ويصعب تحديد هذا الرقم الأخير، حيث تحدّثت وكالة التصنيف الائتماني "Moody's"، عن بلوغ الديون 100 مليار دولار)؛ وإجمالي أصول دبي موزعة بين ثلاث مجموعات: "مجموعة دبي العالمية"، و "مؤسسة دبي الاستثمارية" التي تملك شركة الإمارات للطيران، و "دبي هولدينغ" التي تملك شركة الاتصالات¹¹.

ومن الجدير بالذكر إن أغلبية الأسهم في شركة دبي العالمية تعود إلى الحكومة والعائلة المالكة. ولكن تقدير نسبة الأسهم يختلف من مرجع لآخر.

سابعاً - تداعيات الأزمة على العالم والمنطقة

أ- تداعيات الأزمة على العالم والمنطقة:

لأزمة دبي تداعياتٌ مباشرةً وغير مباشرةٍ على غيرها من الدول والمناطق. ومن هذه التداعيات:

1- عالمياً، كان تأثير أزمة دبي محدوداً نوعاً ما. وظهر في اليوم الأول، حين تراجع أسعار الأسواق المالية العالمية، بسبب الصدمة الذي أحدثها إعلان الحكومة عن إعادة جدولة الديون. ولكن، في اليوم الثاني، تمكنت هذه الأسواق من استيعاب تداعيات الأزمة، حيث استقرت الأسعار في الأسواق المالية. إن الانكشاف الأكبر في الولايات المتحدة على قروض دبي يتمثل في دين بقيمة 109 بليون دولار، يعود لصالح مصرف "سييتي غروب"¹². ويقول محلّ الشؤون المصرفية في

11. تقرير صادر عن وكالة التصنيف الائتماني «Moody's» - كانون الأول 2009

12. تقرير صادر عن مركز البحوث GB Morgan للأصول المالية - تاريخ 7 كانون الأول 2009

مؤسسة " روشدال " للأوراق المالية، ريتشارد بوف: إن النتائج المباشرة لتعثر ديون شركات في دبي على المصارف الأميركية ستكون محدودة.

2- أوروبا، فالمصارف البريطانية هي الأكثر تعرضاً للكشف أمام القروض المتعثرة، وعلى رأسها مصرف " ستاندرد تشارترد " و " أتش أس بي سي " و " رويال بنك أوف سكوتلند " و " باركليز " وسواها من مؤسسات المال التي قدمت حوالي 50 مليار دولار على شكل قروض إلى شركات دبي¹³.

3- أما على صعيد المنطقة العربية، أتى تأثير هذه الأزمة بالدرجة الأولى على الإمارات المتحدة وأسواقها المالية، لا سيما سوق دبي وأبو ظبي؛ إذ تراجعت بورصة أبو ظبي أكثر من 13 في المئة، وبورصة دبي أكثر من 22 في المئة. ولم تسلم قطر والكويت من ارتدادات أزمة دبي. وكانت تداعيات الأزمة محدودة على السعودية؛ فالقروض السعودية لشركات دبي تشكّل، حسب تصريح حاكم المصرف المركزي السعودي، 0.2 في المئة أي 2 بالألف من حجم التسليفات السعودية، وحتى استثمارات دبي في بورصة السعودية محدودة جداً¹⁴...

كما ألقت الأزمة بظلالها على الشركات الكويتية، وعلى تداولات سوق الكويت للأوراق المالية. وجاء الانخفاض في سوق الكويت على الرغم من تأكيد المصرف المركزي أن مصرفين كويتيين فقط منكشفان على ديون مجموعة دبي العالمية. فالبنك الأهلي الكويتي منكشفٌ على سندات لشركة " نخيل " العقارية بقيمة 20 مليون دولار؛ بينما بنك الخليج الكويتي منكشفٌ على تسهيلات غير نقدية بقيمة 100 مليون دولار لمجموعة دبي العالمية تستحق في تموز المقبل.

4- كذلك، لم تنج تركيا من أزمة دبي. وتشير الأرقام شبه الرسمية إلى أن قيمة الرساميل الأجنبية التي دخلت تركيا بين خريف عام 2008 ونهاية تموز الماضي بلغت حوالي 19 مليار دولار، 90 في المئة منها من دول الخليج العربية؛ بالإضافة إلى وجود 55 شركة مقاولات تركية عاملة في دبي، والتي ستتأثر بالأزمة، لدرجة أن بعضها يمكن أن يتعرض للإفلاس، خصوصاً أن قسماً كبيراً منها مرتبط بشركة دبي العالمية وشركة " نخيل " التابعة لها.

13 . تقرير صادر عن مؤسسة التصنيف الائتماني "Standard & Poor's" - كانون الأول 2009

14 . مقابلة أجراها الباحث مع الخبير الاقتصادي د.غازي وزني

ب- لبنان وأزمة دبي:

كانت لأزمة دبي تأثيراتٌ معينة، على الاقتصاد اللبناني، لكنّها محدودة نسبياً، فالأزمة لم تطل السوق المالية في بيروت، لأن هذه الأخيرة شبه منغلقة. واستثمارات الإماراتيين والخليجيين في هذا السوق متواضعة، وتتعلق بشركة "سوليدير" والقطاع المصرفي اللبناني. وهذه الشركات وضعها المالي قويّ نسبياً؛ ونسبة المستثمرين الأجانب فيها متدني. وحتى الاستثمارات العقارية في لبنان، أكثر من 80 % منها هي استثمارات لبنانية، والحركة السياحية لم تتأثر كثيراً؛ ففي خضمّ الأزمة العالمية عام 2009، شهد لبنان أكبر نموّ سياحي في المنطقة.

لكن، ما سوف يتأثر بشكل مباشر هو سوق العمل في لبنان. فخلال السنوات الأربعة الأخيرة، كانت دبي توّفر حوالي 10 - 15 ألف فرصة عمل للبنانيين؛ وفيها حالياً أكثر من 30 ألف لبناني، بالإضافة إلى تحويلات اللبنانيين من الإمارات بشكل عام (بلغ مجموع تحويلات اللبنانيين من الخارج 7 مليارات دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2009) ومن دبي بشكل خاص¹⁵.

ج- أزمة دبي ورأس المال في كيان العدو:

أكد العديد من المحللين الاقتصاديين الإسرائيليين، في تحليلات عن الأزمة المالية التي تتعرض لها إمارة دبي، بأنها يجب أن تشعل نواقيس الخطر في "إسرائيل". وعرضت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، في إطار تحقيق لها عن تأثير إسرائيل بالأزمة المالية، أن هذا التأثير بات على ثلاثة محاور:

أولها، محورٌ غير مباشر، يتعلق بتأثر "إسرائيل" كما الآخريين، من تأثير الأسواق العالمية بالأزمة؛ والثاني، مباشر، ويرتبط بالعلاقات المباشرة لإسرائيليين بالتجارة، أو الشراكة مع دبي أو أذرعها الاستثمارية، والثالث يتعلق بعواقب الأزمة على المحيط وتأثيراتها على السياسة الإقليمية.

وكشفت الصحيفة إنه رغم قوانين المقاطعة العربية وعدم وجود علاقات دبلوماسية بين "إسرائيل" ودولة الإمارات، فإن العديد من رجال الأعمال الإسرائيليين نجحوا في إنشاء

15 . تقرير أصدره بنك عودة في كانون الأول 2009 تحت عنوان:

UAE economic report - a dynamic overheating model facing serious emergent challenge

مشاريع مشتركة مع الإماراتيين. ولعل الملياردير الإسرائيلي من أصل روسي، ليف ليفاييف، كان أبرز المتضررين من جراء أزمة دبي.

كما أن اسم بنى شتاينتس مدرجٌ في قائمة المشاركين في استثمارات دبي. وكان شتاينتس قد حاول بالشراكة مع دبي شراء شركة روسية للطاقة بقيمة 3.5 مليار دولار. هذا إضافة إلى الأخوين سامي ويولي عوفر، المشهورين في قطاع النقل البحري وشركات أجهزة الري التي تباع في المنطقة العربية عبر وسطاء أجنب! وقد بدأت علاقات دبي مع الأخوين عوفر حينما أصبحت سفن شركة "تسيم" ترسو في موانئ دبي. ويقول صاحب شركة "فيرسو" لاستطلاعات الرأي، أرخان غوكسيل، إنه تحدّث في بداية الأزمة المالية عام 2007 عن أن دبي ستغرق في ديونها. واعتبر أن الرأسمال اليهودي سيضع يده على دبي، فيما لن تستطيع أبو ظبي إنقاذ دبي.

ويعتبر غوكسيل أن كل شيء في دبي الآن هو تحت الرهن: من المترو إلى مصادر الطاقة، إلى المؤسسات السياحية بكاملها. ويقول إن "شركة دبي العالمية تحاول منذ فترة تأجيل سداد ديونها؛ لكن القسم الأكبر من هذه الديون لم تكن لمصارف وطنية أو متعددة الجنسية، بل لمؤسسات مالية دولية عائدة لليهود! وستت من هذه المؤسسات المالية العالمية الأكبر هي مؤسسات يهودية؛ وفي حال أفلست دبي، فإن المصارف ستحجز على دبي...!".¹⁶

وذكر غوكسيل من هذه المؤسسات، شركة "تسحام" التابعة لمستوطنة "أبكيم" الإسرائيلية، والتي فازت مؤخراً بمناقصة لإقامة مزرعة جمال ومركز لحليب النّوق في دبي. وبالطبع، حصلت الشركة الإسرائيلية على هذه المناقصة بشكل غير مُعلن، وباسم فرع الشركة في بريطانيا، وشركة "سونار".

أما الإسرائيلي الوحيد الذي استثمر في دبي بشكل علني؛ فهو رجل الأعمال "يتسحاق تشوفا" وهو شريك في فندق "بلازا نيويورك"¹⁷.

16 - محللون أترك: دبي أفلست واليهود وضعوا يدهم عليها! - محمد نور الدين/ جريدة السفير/ عدد 3 كانون الأول 2009

17 - <http://boswtol.com/politics/reports/09/december/3/4269>

ثامناً- بعض الأصول التابعة لإمارة دبي:

ومن ضمن الإجراءات المتخذة من قبل مجموعة " دبي العالمي "، بعد موافقة حكومة دبي عليها، هي الاضطرار إلى بيع أو تصفية بعض من أصولها، في ظل خطة إعادة الهيكلة. وتملك حكومة دبي عدّة أصول مهمّة في أنحاء العالم، منها:

- دبي للألومنيوم (دوبال).
- 21 في المئة من بورصة لندن.
- الذراع الاستثمارية لشركة دبي انترناشونال كابيتال.
- 2.2 في المئة في دويتشه بنك الألماني.
- حصّة في شركة الإلكترونيات اليابانية " سوني " .
- " اليانس ميديكال " .
- شركة اعمار العقارية.
- شركة دبي العالمية.
- 2.7 في المئة من بنك ستاندرد تشارترد.
- حصّة في شركة ام جي ام ميراج.
- نصف مشروع في لاس فيغاس.
- سلسلة بارنيز الأمريكية لسلع التجزئة الفاخرة.
- حصّة في بنك الاستثمار الصغير بريلا فاينبرج.
- حصّة 20 في المئة في شركة جولات السّيرك الدولية (سيرك دو سولي).
- مضمار الغولف تيرنبري.
- سفينة كوين اليزابيث2.

خاتمة

إذا كانت الأزمة المالية العالمية لم تدفع الدول، ولاسيّما الدول العربية منها، إلى إدخال تعديلات في سلوكها الاقتصادي، وإيقاف انجرافها في إتباع السياسات، سياسات اقتصادية غير رشيدة؛ والتي كشفت عوراتها الأزمة العالمية؛ فقد جاءت أزمة دبي، بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة (والتي ما زالت في بداياتها الأولى) لتدقّ ناقوس الخطر لكلّ الدول التي تتخذ من دبي نموذجاً يُحتذى به؛ وخصوصاً للدول التي يقوم نموذجها الاقتصادي على الرّكائز نفسها التي يقوم عليها نموذج دبي الاقتصادي!

دبي، هي نموذج العولمة بكل أبعادها، ونموذج حرية الاستدانة، والسير بالقطاعات المالية والعقارية والخدمات إلى أقصى حدود ممكنة، دون الارتكاز إلى القطاعات الإنتاجية، وخصوصاً الصناعة، التي مثلت قاعدة النهوض لدول الأسواق الناشئة... دبي هذه، تحتاج حالياً إلى تضامن خليجي؛ وتالياً عربي وعالمي. فهي قد تواجه، " ليس فقط خسائر مادية، بل منافسين أيضاً يستغلون فرص الضائقة المالية للاستثمارات، ليرسّخوا مناخات استثمار في مناطق جديدة، ويستفيدوا من اهتزاز الثقة، التي على الإمارة استعادتها وترسيخ أساسات قوية وثابتة لها". هذه الأزمة طرحت إشكاليات عديدة على بساط البحث؛ منها الأنظمة المصرفية والمالية التي تتخطى مقاييس الانضباط المالي لتسهم في "المغامرات العقارية" والمضاربات بحثاً عن الربح السهل والسريع؛ إضافة إلى مديونيّات دول المنطقة، ومنهم لبنان، الذي هو اليوم أمام استحقاق مهم يمثل فرصة ذهبية، فقد آن الأوان لقيام المشروع الاقتصادي المتكامل الذي يراعي عوامل القوّة في هذا البلد، للسير في خطة تعطي دفعاً للاقتصاد الحقيقي بمختلف قطاعاته، لا سيّما الصناعية والزراعية، مع التخلي عن الأحادية الاقتصادية، والابتعاد عن اقتصاد المضاربة، وإيجاد تدخل حكومي معتدل، يضمن تأمين الإدارة الجيدة والشفافة، ويؤمن تمويلاً ملائماً، ويسمح بنمو سياسة مشاريع إنتاجية وتنموية، وبتفعيل إدارة جيدة للدين العام، والحد من سياسة الدين من أجل تمويل خدمة هذا الدين العام.